The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.15,N2, P P.351-369
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٥، العدد٢ ٢٠٢٣ايار ص ص٣٥١ -٣٦٩

Analysis of the index of diversification of the foreign trade structure in Iraq using the Herfindal -Hirschmann coefficient for the period (2004-2021)

*تحليل مؤشر تنويع هيكل التجارة الخارجية في العراق باستخدام معامل هيرفندال ـ هيرشمان للمدة(٢٠٠٤ ـ٢٠٢١)

م.د. علي إسماعيل عبد المجيد النصراوي

Abstract:

The research aims to show the level and degree of economic diversification in the foreign trade structure of the Iraqi economy, so the focus has been on diversifying exports and imports through the use of the Herfindal - Hirschmann coefficient as it is one of the most important indicators for measuring economic diversification. In the Iraqi economy, and its continued dependence on oil revenues and exports, and therefore the diversification of imports and exports dependent on the contribution of the various productive sectors in it must be accompanied by the achievement of other goals, in which it is important that the expansion of the activities of these sectors constitute promising alternatives to diversifying the economic base and reducing dependence on Oil revenues and exports.

*جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد .

المستخلص: يهدف البحث الى تبيان مستوى ودرجة التنويع الاقتصادي في هيكل التجارة الخارجية للاقتصاد العراقي، لذا فقد تم التركيز على تنويع الصادرات والواردات من خلال استخدام معامل (هيرفندال ـــــ هيرشمان) كونه من أهم مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي، وقد أفادت نتائج البحث بضعف درجة تنويع هيكل التجارة الخارجية بأبعاده المختلفة في الاقتصاد العراقي، واستمرار اعتماده على ايرادات وصادرات النفط، وعليه فإن تنويع الواردات والصادرات المعتمدة على مساهمة القطاعات الانتاجية المختلفة فيها لابد وأن يواكبه تحقيق اهداف أخرى، والتي من المهم أن يشكل فيها التوسع في نشاطات هذه القطاعات بدائل واعدة أمام تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الايرادات والصادرات النفطية .

المقدمة : لقد سعت السياسة التجارية في العراق نحو التحكم في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي لتتماشى مع التوجه العام للسياسة الاقتصادية المنتهجة، إذ تم انتهاج هذا التوجه بالموازاة مع تبني مجموعة من الاصلاحات مست القطاع التجاري كنتيجة حتمية فرضت على الدولة تبني سياسة تجارية اكثر انفتاحاً على العالم الخارجي في ظل المتغيرات الاقتصادية العديدة بعد عام ٢٠٠٣ وهو ما دفع الحكومات المتعاقبة الى الحد من الاجراءات والقيود الكمركية،إن تحقيق التنويع الاقتصادي ينصب بالدرجة الاولى على تنويع مصادر الدخل والانتاج ،الا أن حصول التنويع الاقتصادي في مصادر الدخل والانتاج ليس كافياً لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية، إذ لابد وأن يتوافق التنويع في العمليات الانتاجية تنويع مماثل في متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والانتاج كالصادرات والواردات، وذلك انطلاقاً من كون أن التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الابعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي وإسهام القطاعات المختلفة في تركيبه، ولكن تتعداه الى متغيرات اقتصادية أخرى .

مشكلة البحث: تمثل عملية التنويع الاقتصادي تحدياً كبيراً للاقتصاد العراقي حاضراً ومستقبلاً، نتيجة لاعتماده الكبير على النفط و تتمحور إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها بالتساؤلات الآتي: ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي؟ وما هي درجة تركز الصادرات ومدى اعتمادها على المورد الطبيعي متمثلاً بالنفط كمصدر رئيس لتمويل عملية التنمية الاقتصادية؟ وماهي حدود ومستوى التنويع الاقتصادي في التجارة الخارجية للعراق؟

هدف البحث : يهدف البحث إلى تحليل درجة التنويع الاقتصادي في هيكل التجارة الخارجية في العراق انطلاقاً من دراسة بنية وتركيب الصادرات والواردات وباستخدام معامل (هيرفندال ـــــ هيرشمان) .

فرضية البحث :ينطلق البحث من فرضية مفادها أن القطاع النفطي لازال يمثل احد المكونات الرئيسة للصادرات في العراق وهذا ما جعله يعاني من نقص كبير في درجة تنويع تجارته الخارجية خارج

القطاع النفطي أو يعاني من درجة تركز عالية في الصادرات والواردات ، وهذا ادى بدوره الى العديد من المشكلات والاختلالات بسبب هذه التبعية، وعليه لن يتحقق هدف التنويع الاقتصادي في العراق إلا من خلال تصحيح الاختلالات القطاعية وتنويع القاعدة التصديرية.

أهمية البحث : تعد مسألة تنويع الهيكل التجاري في معظم الدول مسألة في غاية الاهمية، لذا اضحى من الضروري على الحكومة العراقية التركيز على تنويع الصادرات وترشيد والواردات وفك التبعية للقطاع النفطي.

منهجية البحث : نظراً لطبيعة البحث فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي بعرض المفاهيم الأساسية للتنويع الاقتصادي وكذلك على المنهج التحليلي عن طريق تحليل هيكل التجارة الخارجية في العراق ومن ثم قياس درجة التنويع الاقتصادي للصادرات والواردات باستخدام معمل هيرفندال ـ هيرشمان لنشاطات التجارة الخارجية .

اولاً: مفهوم التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه:يؤدي التنويع دوراً رئيساً في النمو الاقتصادي ويسهم في زيادة إنتاجية عوامل الانتاج وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن التعدين أو النفط ،ومن المهم تتبع الأساس النظري لمفهوم التنويع الاقتصادي، والتعرض لأهم مؤشرات قياسه قبل التطرق لتقييم هيكل التجارة الخارجية للاقتصاد العراقي.

١.تعريف التنويع الاقتصادي:يعرَف التنويع الاقتصادي على أنهُ "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة موَلِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل(طبايبية سليمة،٣:٢٠٠٨).

وهناك من يرى أن التنويع الاقتصادي هو عملية تنويع مصادر الدخل، أي توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي وبما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسة(طيف احمد، عزوز احمد،٢٠١٨: ٢٢).

اما على صعيد الاقتصاد السياسي فعادة ما يشير التنويع إلى الصادرات، لاسيما بالنسبة لسياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار، أو انخفاض الطلب عليها(Hvidt, Martin, 2013: ٤).

و في إطار اقتصادات الدول النفطية فأن التنويع يعني "عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات الحكومية، من خلال تنمية القطاعات غير النفطية وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي"(٥١ Stephen, Kapunda, 2003:).

٢ ـ اهداف التنويع الاقتصادي : تتمثل الأهداف المرجوة من نموذج التنويع الاقتصادي في:

أ ـ توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية منها والخدماتية في خلق الناتج المحلي الاجمالي(٢ : Johne,2000).

ب ـ خلق ودعم فروع وقطاعات وأنشطة متنوعة قادرة على خلق القيمة المضافة، فينتج عنه تشجيع منتوج وطني يستطيع تلبية احتياجات السوق الوطنية، ليتوسع مستقبلاً لأسواق دولية وبعدها يتم إحلال الواردات(سعود ،شفان،٢٠٢١ :٢٥٠).

ج ـ تقليل نسبة المخاطر الاقتصادية وتحصين الاقتصاد الوطني بعدم الاعتماد على مورد واحد، مما يجنبه المخاطر والتقلبات السعرية لهذا الأخير في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى خطر النضوب للمخزون النفطي(محمد داودي، ٢٠١٥: ٥٦).

د ـ تقليل التذبذب في مستوى الناتج المحلي من خلال تنويع الأنشطة الإنتاجية وليس تركزها، يسهم في إنعاش هيكل الإنتاج وإحداث تنمية من القطاعات الأكثر تقلباً إلى القطاعات الأقل تقلباً (Koren,Tenreyro,2007:246).

٣ ـ اهم المتغيرات الدالة على التنويع الاقتصادي :يتجلى نجاح التنويع الاقتصادي بسيادة عدة مظاهر في الاقتصاد تعبر عن أداء الاقتصاد الكلي، ويمكن الاستناد إليها لتقييم نجاح أو فشل سياسات التنويع الاقتصادي وتقييمها في بلد ما، ومن المظاهر التي تطبق عليها مؤشرات التنويع الاقتصادي نذكر منها ما يلي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،٢٠٠١ :١٢) :

أ- تطور البنية التحتية والتي من شأنها المساهمة في تحسين بيئة الأعمال .

ب ـ احتلال القطاع الخاص مكانته الايجابية في الاقتصاد.

ج ـ ارتقاء الأداء في المؤشرات الدولية والتي تنعكس إيجابياً على الأداء والتنويع الاقتصادي، كمؤشر التنافسية، مؤشر الخدمات اللوجيستية ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال ومناخ الاستثمار.

د ـ وجود تشابك بين القطاعات الاقتصادية وتغذية عكسية بينها أمامية وخلفية، من خلال الشراكة التي تفتح آفاقا كبيرة لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ه ـ التبني الدائم لبرامج الإصلاح والإنعاش الاقتصادي على جميع الأصعدة: المالية، النقدية، التجارة الخارجية، وتعزيز آلية السوق .

٤ ـ مؤشر قياس التنويع الاقتصادي :إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، ويقاس التنويع الاقتصادي المتعلق بالتجارة الخارجية بمؤشرات إحصائية عديدة، يعتمد بعض هذه المؤشرات على أن ظاهرة التنويع الاقتصادي يمكن قياسها من خلال عدة مؤشرات إحصائية تتفاوت في كفاءتها أو ملائمتها لأغراض القياس، فتعتمد بعضها على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركيز كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع كمعامل هيرفندال -هيرشمان الذي يعد أكثر شيوعا، غير أن كل هذه المؤشرات تعطي مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي(عراب سمية ،٢٠٢١ :١٧) :

ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي، وهناك مقياس رئيسي من خلاله يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي وهو :

مؤشر (هرفيندال- هيرشمان Herfindahl-Hirshman): يعتمد هذا المعامل على قياس تركيبة وبنية المتغير ومدى تنوّعه ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها ،وقد صمّم أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين واستخدم بشكل واسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينيات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين ،كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنويع في قطاع التصدير(محمد كريم قروف، ٢٠١٦ :٦٤٠).

ويعرف معامل هيرفندال - هيرشمان بالصيغة التالية (Lapteacru, 2012:81):

$$HHI = \frac{\sqrt{\Sigma_{i=o}^{n} \left(\frac{xi}{X}\right)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث ان :

N : عدد النشاطات (عدد مكونات الناتج) أي عدد القطاعات المكونة للهيكل المدروس

xi :الناتج المحلي الاجمالي في القطاع i (قيمة المتغير في النشاط i)

X : القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات

وتتراوح قيمة معامل هيرفندال- هيرشمان بين الصفر و الواحد صحيح أي:

(٠ ≤H.H.I ≤ ١)،فإذا كان مساويا للصفر كان هناك تنوعاً كاملاً في الاقتصاد أي أن القطاعات تساهم بنفس النسبة، أي أنه كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر كلما دل ذلك على وجود تنوعاً كبيراً في صادرات البلد ،أما إذا كان مساوياً للواحد فهذا يعني أن الصادرات متركزة في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية أي أنه كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد كلما دل ذلك على تركز صادرات البلد في عدد محدود من سلعة واحدة فقط ولا تسهم باقي النشاطات بأي حصة في التجارة الخارجية، وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال- هيرشمان دليلاً على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات ومن ثم حصرها في عدد قليل منها (نجاة كورتل ،٢٠١٩: ٩).

ثانياً: دراسة هيكل التجارة الخارجية في العراق

١ ـ الميزان التجاري العراقي خلال الفترة (٢٠٠٤ ـ ٢٠٢١) :. الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة لبيان أهمية التجارة الخارجية في اقتصاد أي دولة، ويعد الميزان التجاري المكون الرئيس في ميزان المدفوعات العراقي لما له من أهمية في تقرير المركز الخارجي للاقتصاد سواء كان في حالة فائض أم عجز، وهذه الأهمية مستوحاة من خلال تصدير النفط الخام الذي يسهم بدور بارز في تمويل الاقتصاد العراقي عن طريق توفير العملة الصعبة لتغطية قيم الاستيرادات.

أما على المستوى الرقمي فإن حجم الصادرات كإجمالي تجاوز بصورة واضحة حجم الاستيرادات لأغلب سنوات البحث، وبالتالي فإن الميزان التجاري في هذا الوضع يحقق ارقاماً موجبة من خلال تشكيله لفوائض تعمل على تجميل صورته الرقمية، إلا اننا إذا ما تحولنا في التحليل إلى الجدول (١)،

والذي يبين الوضع العام للصادرات دون تضمين الصادرات النفطية فيه، فسنلاحظ أنَّ وضع الميزان التجاري لا يفسر بأنهُ تحسن في بنية التجارة الخارجية إذا ما علمنا تفاصيل هذه البنية والتي يغلب عليها صفة الاحادية من خلال طغيان صادرات النفط الخام على الميزان التجاري العراقي .

جدول (١) قيمة الصادرات والاستيرادات والميزان التجاري العراقي للمدة(٢٠٠٤ ـ٢٠٢١)

(مليون دولار)

السنة	قيمة الصادرات غير النفطية	الصادرات النفطية	قيمة الصادرات الكلية (النفطية وغير النفطية)	قيمة الاستيرادات الكلية	معدل نموها (%)	صافي الميزان التجاري X-M	صافي الميزان التجاري بدون الصادرات النفطية
٢٠٠٤	١١٠,٠	١٧٤٥٥	١٧٥٦٥	٢١٣٠٢	–	(٣٧٣٧)	(٢١١٩٢)
٢٠٠٥	١١٨,٥	٢٣١٩٩	٢٣٣١٧	٢٣٥٣٢	١٠,٤	(٢١٥)	(٢٣٤١٣,٥)
٢٠٠٦	٢٣٠,٧	٢٩٧٠٨	٢٩٩٣٨	١٨٧٠٨	(٢٠)	١١٢٣٠	(١٨٤٧٧,٣)
٢٠٠٧	٢٥٣,٨	٣٧٧٧١	٣٨٠٢٤	٢١٥١٦	١٥	١٦٥٠٨	(٢١٢٦٢,٢)
٢٠٠٨	٣٠٨,٢	٦١٨٨٣	٦٢١٩١	٣٥٤٩٥	٦٤,٩	٢٦٦٩٦	(٣٥١٨٦,٨)
٢٠٠٩	١٢٣,٦	٣٨٩٦٤	٣٩٠٠٨	٤١٥١١	١٦,٩	(٢٥٠٣)	(٤١٣٨٧,٤)
٢٠١٠	١٧٤,٥	٥١٤٥٣	٥١٦٢٧	٤٣٩١٥	٥,٧	٧٧١٢	(٤٣٧٤٠,٥)
٢٠١١	٢٢١	٧٩٤٠٧	٧٩٦٢٨	٤٧٠١٢	٨,٨	٣١٨٢٦	(٤٧٥٨١)
٢٠١٢	٢٧٣,٢	٩٣٧٧٨	٩٤٠٥١	٥٦٢٣٣	١٧,٦	٣٧٨١٨	(٥٥٩٥٩,٨)
٢٠١٣	٢١٥,٩	٨٩٣٤٩	٨٩٥٦٥	٥٨٧٩٥	٤,٥	٣٠٧٧٠	(٥٨٥٧٩,١)
٢٠١٤	١٨٢,٩	٨٣٥٣٨	٨٣٧٢١	٥٣١٧٦	(٩,٥)	٣٠٥٤٥	(٥٢٩٩٣,١)
٢٠١٥	١٩١,١	٤٣٠٥٨	٤٣٢٤٩	٣٩٠٤٥	(٢٦,٥)	٤٢٠٤	(٣٨٨٥٣,٩)
٢٠١٦	٩٠,٢	٤٠٤٩٣	٤٠٥٨٤	٣٤٢٧٩	(٢. ١٢)	٦٣٠٥	(٣٤١٨٨,٨)
٢٠١٧	٢١٥,٨	٥٧٤٨٩	٥٧٧٠٤	٣٨٧٦٥	١٣	١٨٩٣٩	(٣٨٥٥٠)
٢٠١٨	١٢٥,٢	٨٦٢٥٨	٨٦٣٨٣	٤٥٧٣٦	١٧,٩	٤٠٦٤٧	(٤٥٦١٠,٨)
٢٠١٩	٤٨٥,٢	٨١٤١٢	٨١٨٩٧	٥٨١٣٨	٢٧,١	٢٣٧٥٩	(٥٧٦٥٢,٨)
٢٠٢٠	٢٣٢٣	٤٤٢٨٧	٤٦٦١٠	٤٨١٤٩	(١٧,١)	(١٥٣٩)	(٤٥٨٢٦)
٢٠٢١	٤٠١٩	٦٨٨٠٣	٧٢٨٢٢	٤٠٧٦٣	(١٥,٣)	٣٢٠٥٩	(٤٠٥٠٤,٤)
معدل النمو السنوي المركب	٧,٦	٨,٤	٦,٣	٥,٤		١١,٧	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات(٢٠٠٤ـ٢٠٢١)،صفحات متفرقة.

ـــ الارقام بين الاقواس (قيم سالبة) ، ـــــ معدل النمو السنوي المركب تم حسابه وفق الصيغة القياسية

$(Y_t = bo\ b_1^{\ t}\ u\ )$

نلاحظ من خلال جدول (١) أنَّ الاقتصاد العراقي يعتمد بنسبة كبيرة على العالم الخارجي في اشباع حاجاته الاساسية والضرورية نتيجة زيادة الطلب المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري ،ويعزى ذلك

الاعتماد الكبير على الاسواق الخارجية إلى عجز الجهاز الانتاجي المحلي عن تلبية الطلب المحلي المتنامي ،كذلك فأن الصادرات الكلية والنفطية كانت في تذبذب بشكل مستمر خلال مدة البحث، الامر الذي انعكس إلى حدً ما إلى تذبذب قيمة الاستيرادات والتي تعتمد بشكل كبير على قيمة الصادرات النفطية .

أمَّا فيما يخص الميزان التجاري في العراق باعتباره المكون الاكبر في ميزان المدفوعات وكما موضح في جدول (١)،نلحظ بقاء قيمته موجبة معظم سنوات البحث باستثناء بعض الاعوام(٢٠٢٠،٢٠٠٩،٢٠٠٥،٢٠٠٤) والتي شهدت ظروف غير طبيعية ،فقد سجل الميزان التجاري عجزاً بسبب ظروف الحرب التي أدت إلى تغير النظام وشيوع حالة عدم الاستقرار الأمني وتوقف تصدير النفط لفترة زمنية من عام ٢٠٠٣ ثم شهد تحسن في العام ٢٠٠٦ ليستمر هذا الفائض الموجب حتى العام ٢٠١٩ ، ليسجل بعدها في العام ٢٠٢٠ عجزاً تجارياً كبيراً بلغ (١٥٣٩) مليون دولار بسبب كوفيد ـ ١٩ ، لكن سرعان ما عاد وحقق فائضاً بلغ (٣٢٠٥٩) مليون دولار عام ٢٠٢١، علماً أنَّ الميزان التجاري العراقي حقق معدل نمو سنوي مركب بلغ(١١,٧ %) خلال المدة (٢٠٠٤ ـ ٢٠٢١)، في حين نرى أنَّ الميزان التجاري بدون الصادرات النفطية عانى من عجز مستمر طيلة مدة البحث .

٢. التركيب السلعي للصادرات والاستيرادات العراقية للفترة(٢٠٠٤ ـ ٢٠٢١) - وهنا سنتناول تطور كل من الصادرات والاستيرادات بغية التعرف على أثارها الاقتصادية وانعكاسها على الاقتصاد القومي:

أ.تطور حجم الصادرات - من خلال متابعة البيانات الخاصة بالصادرات العراقية يتضح لنا انها شهدت تطوراً نتيجة للتغيرات التي حدثت على بنية الاقتصاد العراقي على نحو عام والتي وضحت درجة تبعية صادرات العراق إلى قطاع النفط والذي بدوره يتوقف على عوامل خارجية مثل حجم الاستهلاك العالمي للنفط وتطوير بدائل الطاقة وعوامل أخرى سياسية ليس بمقدور الاقتصاد العراقي التحكم بها بشكل فعال، والجدول(٢) يوضح تطور الصادرات في العراق.

جدول (٢) قيمة الصادرات العراقية للمدة(٢٠٠٤ ـ ٢٠٢١) (مليون دولار)

السنة	الصادرات الكلية	معدل النمو (%)	الصادرات النفطية	معدل النمو (%)	الصادرات النفطية/الصادرات الكلية (%)	الصادرات غير النفط	معدل النمو(%)	الصادرات غير النفط الصادرات الكلية (%
٢٠٠٤	١٧٥٦٥	–	١٧٤٥٥	–	٩٩,٣	١١٠	–	٠,٧
٢٠٠٥	٢٣٣١٧	٣٢,٧٤	٢٣١٩٩	٣٢,٩١	٩٩,٤	١١٨,٣	٧,٥٥	٠,٦

٢٠٠٦	٢٩٩٣٨	٢٨,٣٩	٢٩٧٠٨	٢٨,٠٦	٩٩,٢	٢٣٠,٧	٩٥,٠١	٠,٨
٢٠٠٧	٣٨٠٢٤	٢٧,٠١	٣٧٧٧١	٢٧,١٤	٩٩,٣	٢٥٣,٨	١٠,٠١	٠,٧
٢٠٠٨	٦٢١٩١	٦٣,٥٦	٦١٨٨٣	٦٣,٨٤	٩٩,٥	٣٠٨,٢	٢١,٤٣	٠,٥
٢٠٠٩	٣٩٠٠٨	(٣٧,٢٨)	٣٨٩٦٤	(٣٧,٠٤)	٩٩,٨	١١٥	(٦٢,٦٩)	٠,٢
٢٠١٠	٥١٦٢٧	٣٢,٣٥	٥١٤٥٣	٣٢,٠٥	٩٩,٦	١٧٤,٥	٥١,٧٤	٠,٤
٢٠١١	٧٩٦٢٨	٥٤,٢٤	٧٩٤٠٧	٥٤,٣٣	٩٩,٧	٢٢١	٢٦,٦٥	٠,٣
٢٠١٢	٩٤٠٥١	١٨,١١	٩٣٧٧٨	١٨,١٠	٩٩,٧	٢٧٣,٢	٢٣,٦٢	٠,٣
٢٠١٣	٨٩٥٦٥	(٤,٧٧)	٨٩٣٤٩	(٤,٦٩)	٩٩,٣	٢١٥,٩	(٢٠,٩٧)	٠,٧
٢٠١٤	٨٣٧٢١	(٦,٥٢)	٨٣٥٣٨	(٦,٥٤)	٩٩,٢	١٨٢,٩	(١٥,٢٨)	٠,٨
٢٠١٥	٤٣٢٤٩	(٤٨,٣٤)	٤٣٠٥٨	(٤٨,٤٦)	٩٩,٢	١٩١,١	٤,٤٨	٠,٨
٢٠١٦	٤٠٥٨٤	(٦,١٦)	٤٠٤٩٣	(٥,٩٦)	٩٩,٧	٩٠,٢	(٥٢,٨٠)	٠,٣
٢٠١٧	٥٧٧٠٤	٤٢,١٨	٥٧٤٨٩	٤١,٩٧	٩٩,٦	٢١٥,٨	١٣٩,٢٥	٠,٤
٢٠١٨	٨٦٣٨٣	٤٩,٧٠	٨٦٢٥٨	٥٠,٠٤	٩٩,٨	١٢٥,٢	(٤١,٩٨)	٠,٢
٢٠١٩	٨١٨٩٧	(٥,١٩)	٨١٤١٢	(٥,٦٢)	٩٩,٤	٤٨٥,٢	٢٨٧,٥٤	٠,٦
٢٠٢٠	٤٦٦١٠	(٤٣,٠٨)	٤٤٢٨٧	(٤٥,٦٠)	٩٥	٢٣٢٣	٣٧٨,٧٧	٥
٢٠٢١	٧٢٨٢٢	٥٦,٢	٦٨٨٠٣	٥٥,٣	٩٤,٤	٤٠١٩	٧٣	٥,٦

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على : ـ البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات(٢٠٠٤ ـ ٢٠٢١) ، صفحات متفرقة.

ـ استخرجت معدلات النمو والنسب المئوية من قبل الباحث ، (الارقام بين الاقواس قيم سالبة)

نلاحظ من خلال الجدول(٢) أنَّ معدل نمو الصادرات النفطية كان متذبذباً ،هذا التذبذب انعكس بشكل كبير على معدل نمو الصادرات الكلية إذ هي الاخرى كانت متذبذبة وغير مستقرة،إذ أنَّ الصادرات النفطية تتميز بالهيمنة على بقية الصادرات حيث ظل النفط يشكل أكثر من(٩٩ %)من قيمة الصادرات الكلية في حين تشكل الصادرات غير النفطية نسب متواضعة جداً في إجمالي الصادرات الكلية العراقية الأمر الذي يكشف عن ضعف بنية الصادرات السلعية، وكذلك الحال مع معدل نمو الصادرات غير النفطية إذ عانت هي الاخرى من التذبذب وعدم الاستقرار

يتضح مما تقدم أنَّ الاقتصاد العراقي قد ارتبط بالقطاع النفطي واضحت صادراته النفطية المحرك الأساس والمحدد الرئيس لمعالم الاقتصاد، وأصبحت معظم مكونات الصادرات تتألف من مادة النفط الخام وكان لهذا الأمر أثاره المباشرة في وجود عجز مزمن ومستمر في الميزان التجاري(بدون الصادرات النفطية).

ب. التركيب السلعي للصادرات -أوضحت الاحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية للعراق أنَّ صادرات العراق تتكون من مجموعتين رئيسيتين: الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية ،وتمثل الصادرات النفطية نسبة كبيرة من قيمة إجمالي الصادرات أما الصادرات غير النفطية فتتكون من مجموعات رئيسة وكما يوضحها الجدول(٣)

جدول (٣) البنية السلعية لقيم الصادرات العراقية للمدة (٢٠٠٤ -٢٠٢١) (مليون دولار)

المصدر : البنك المركزي العراق ، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢١) ، صفحات متفرقة

السنة	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	المواد الكيمياوية	سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	مكائن ومعدات نقل	السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع
٢٠٠٤	٣٣	٤٧,٧	١٧٤٥٥	٠	٣٠	٠	٠
٢٠٠٥	٥٩	٤٤	٢٣١٩٩	٠	١٥	٠	٠
٢٠٠٦	٨٨	٥١	٢٩٧٠٨	٢	١٦	٧٢	٩
٢٠٠٧	١١١	٥٩	٣٧٧٧١	٤	٢٠	٩٥	٨
٢٠٠٨	١٣١	٦٨	٦١٨٨٣	٠	٢٨	٨١	٠
٢٠٠٩	١١٠	٥٩	٣٨٩٦٤	٤	٢٠	٩٥	٨
٢٠١٠	١٤٥	٧٨	٥١٤٥٣	٥	٢٦	١٢٤	١٠
٢٠١١	٢٢٣	١٢٠	٧٩٤٠٧	٨	٤٠	١٩١	١٦
٢٠١٢	٢٦٤	١٤١	٩٣٧٧٨	٩	٤٧	٢٢٦	١٩
٢٠١٣	٢٥١	١٣٥	٨٩٣٤٩	٩	٤٥	٢١٥	١٨
٢٠١٤	٢١٠	١٠١	٨٣٥٣٨	٤	٨	٣٢	٠
٢٠١٥	١٢٢	٦٥	٤٣٠٥٨	٤	٢٢	١٠٤	٩
٢٠١٦	١٩	٢٢	٤٠٤٩٣	٧	١٨	١٧	٨
٢٠١٧	٢٩	١٣	٥٧٤٨٩	٠	١	٢٨	٠
٢٠١٨	٩	٢٦	٨٦٢٥٨	٠	٨٢	٨	٠
٢٠١٩	١٦	٢٩	٨١٤١٢	٠	١٢٨	٠	١٢
٢٠٢٠	١٢	٣٣,٢	٤٦٤٧٣	٠	٩٢,٥	٠	٠
٢٠٢١	٢٢	٥١	٧٢٦٠٣	٠	١٤٦	٠	٠

من خلال بيانات الجدول (٣) يتبين أنَّ(فقرة الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها)كان لها القيمة الاكبر من اجمالي الصادرات ،إذ كان لارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية أثر واضح على ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية والتي تشكل نسبة كبيرة من الصادرات العراقية ،امَّا فقرة(المواد الغذائية والحيوانات الحية) فقد حلَّت بالمرتبة الثانية من حيث مساهمتها في اجمالي قيمة الصادرات، اما المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في اجمالي قيمة الصادرات فكانت من نصيب فقرة(المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود)،اما فقرة(سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة) فقد احتلت المرتبة الرابعة من حيث مساهمتها في اجمالي الايرادات، امَّا بقية الفقرات المكونة لبنية قيمة الصادرات العراقية فكانت نسبة مساهمتها متواضعة وفي بعض الاحيان معدومة، إنَّ سياسات الحكومات التي تعاقبت على العراق اكتفت بصادرات النفط الخام وأهملت تشجيع الصادرات غير النفطية وذلك بسبب انعدام تحديد معايير التنمية الاقتصادية واهمال القطاع الخاص وعدم تشجيع الاستثمار في الصناعات البديلة للمستوردات، ومن جهة اخرى فقد كان لتراجع الانتاج الزراعي أثره الواضح في هبوط الصادرات العراقية وفتح باب الاستيراد الخارجي لسد الفجوة المتزايدة بين زيادة الطلب الاستهلاكي وبين الإنتاج المحلي.

ج.تطور حجم الاستيرادات- يرتبط تطور حجم الاستيرادات العراقية بشكل أساس بتطور الصادرات النفطية ،التي تـنـفـق مبالغ كبيرة من عائداتها على رأس المال الثابت وتنفيذ برامج التنمية ،مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية المستوردة من جهة وازدياد الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة من جهة ثانية كنتيجة لارتفاع دخول الأفراد وتحسن مستويات المعيشة ما بعد عام ٢٠٠٣ ولقد سعت السياسة التجارية في العراق إلى ضمان تامين متطلبات الاقتصاد من السلع الاستثمارية والوسيطة غير المنتجة محلياً أو التي لا يمكن انتاجها بالقدر الكافي لسد حاجة الطلب المحلي، فضلاً عن توفير السلع الاستهلاكية وخاصة الغذائية منها بما يضمن ديمومتها في الأسواق

وبالعودة الى الجدول(١) ،نلحظ أنَّ الاستيرادات العراقية قد ازدادت بشكل سريع خلال المدة(٢٠٠٤-٢٠٢١)، إذ ازدادت من (٢١٣٠٢) مليون دولار عام ٢٠٠٤ إلى (٤٠٧٦٣) مليون دولار عام ٢٠٢١ وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٥,٤ %) سنوياً، ويعزى السبب الرئيس لهذه الزيادة المستمرة في الاستيرادات إلى الزيادة في حجم الصادرات الكلية ،وإلى التوسع الكبير في الانفاق الحكومي على تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية، وهي نتيجة حتمية تصاحب كل عملية تنموية، لأن الانفاق الاستهلاكي والاستثماري يولد باستمرار قوة شرائية متزايدة لدى السكان مما يجعل النشاط الاستيرادي في حالة تراجع الانتاج المحلي المصدر الرئيس لتوفير هذه السلع، ايضاً نلحظ أنَّ معدل النمو في الاستيرادات كان متذبذباً د.التركيب السلعي للواردات - إنَّ لتحليل البنية السلعية للاستيرادات في العراق أهمية بالغة للتعرف على نمطها ومدى استجابتها لمتطلبات التنمية، وتتأثر بنية الاستيرادات السلعية بجملة من العوامل والتي من

اهمها سياسة الدولة التجارية وهيكل الحماية السائد فيها ومستويات الأسعار العالمية، ولهذا الغرض نحاول معرفة نوع السلع المستوردة، هل هي سلع استهلاكية، وسيطة، انتاجية، وفي العراق يحتل النوع الأول حيزاً كبيراً في هيكل استيراداته ،نتيجة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى سكانه ،وقصور جهازه الانتاجي في تلبية الطلب المحلي خلافاً لاستيرادات البلدان المتقدمة التي تأتي السلع الوسيطة لتحتل المرتبة الاولى فيها، والجدول(٤) يوضح لنا حقيقة الهيكل السلعي لاستيرادات العراق.

جدول(٤) البنية السلعية لقيم الاستيرادات في العراق(٢٠٠٤ - ٢٠٢١) (مليون دولار)

السنة	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	المواد الخام الغذائية عدا الو	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	المواد الكيميا	سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	مكائن ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع
٢٠٠٤	١٠٠٨	٦١٦	٣٧٣	٢١٠٠	١٣٢٢	١٢٣٢	١٥٧٨	٩١٣٩	٣٣٢٦	٦٠٨
٢٠٠٥	٨٠٧	٣٠٨	٤١٤	٢٣٢٠	١٦٠٤	١٥٥٢	١٩٦٠	١٠٢٠١	٣٦٩٥	٦٧١
٢٠٠٦	٧١٦	٢٠٩	٣٥١	٢٠٦٠	١٢٣٥	١٣٠٤	١٥٤٧	٧٦٨٦	٣٠٠٥	٥٩٥
٢٠٠٧	١٠٩٣	٣٦٤	٥٥٤	١٩٨٩	١٢٨٦	١٣٨٣	٣٢٨٧	٧٧٩٩	٣١٨٧	٥٧٤
٢٠٠٨	١٩١٧	٤٦١	٦٣٩	٣٤٧٩	٢٢٧٢	٢٣٧٨	٤٠٤٧	١٣٦٦٥	٥٦٠٨	١٠٢٩
٢٠٠٩	٢٢٧٦	٥٦٣	٦٩٦	٣٩٦٧	٢٨٦٠	٢٦٧٥	٤٩٩٨	١٥٩٩٨	٦١٧٣	١٢١٥
٢٠١٠	٢٣٧١	٥٧١	٧٩٠	٤٣٠٤	٢٨١١	٢٩٤٢	٥٠٠٦	١٦٩٠٧	٦٩٣٩	١٢٧٤
٢٠١١	٢٥٨١	٦٢٢	٨٦٠	٤٦٨٥	٣٠٥٩	٣٢٠٣	٥٤٥٠	١٨٤٠٣	٧٥٥٣	١٣٨٦
٢٠١٢	٣١٨٦	٧٦٧	٩٦٢	٥٦٨٣	٣٦٧٦	٣٨٥٤	٦٦٢٧	٢٠٥٤٤	٩٢٢٣	١٧١١
٢٠١٣	٣٢٠٥	772	١,٠٦٨	٥٧١٦	٣٧٩٨	٣٨٧٧	٦٧٦٦	٢٢٤٩٥	٩٣٧٧	١٧٢١
٢٠١٤	٢٨٧٢	691	٩٥٧	٥٢١٢	٣٤٠٣	٣٥٦٣	٦٠٦٢	٢٠٤٧٢	٨٤٠٢	١٥٤٢
٢٠١٥	٢١٠٩	508	٧٠٣	٣٨٢٦	٢٤٩٩	٢٦١٦	٤٤٥١	١٥٠٣٢	٦١٦٩	١١٣٢
٢٠١٦	١٥٧٩	495	66٦	٣٣٧٧	٢١٩٩	٢٣٢٢	٣٩٠٠	١٣٢٧٠	٥٤٦١	٩٩٢
٢٠١٧	٢٠٤٥	492	٧٨٢	٣٧١١	٢٤٢٣	٢٣٣٧	٤٣١٧	١٥٥٧٧	٥٩٨٣	١٠٩٨
٢٠١٨	٢٤٧٠	٥٩٥	٨٢٣	٤٤٨٢	٢٩٢٧	٣٠٦٤	٥٢١٤	١٧٦٠٩	٧٢٢٦	١٣٢٦
٢٠١٩	٣١٣٩	756	١٠٤٦	٥٦٩٨	٣٧٢١	٣٨٩٥	٦٦٢٨	٢٢٣٨٣	٩١٨٦	١٦٨٦
٢٠٢٠	٢٦٠٠	٦٢٦	٨٦٦	٤٧١٨	٣٠٨٢	٣٢٢٦	٥٤٨٩	١٨٥٣٨	٧٦٠٨	١٣٩٦
٢٠٢١	٢١٩٩	٥٣٠	٧٣٣	٣٩٩٢	٢٦٠٧	٢٧٢٩	٤٦٤٤	١٥٦٨٤	٦٤٣٧	١١٨١

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (٢٠٠٤ ـ٢٠٢١)، صفحات متفرقة

يتضح من البيانات في الجدول (٤) إلى أنَّ استيرادات مجموعة المكائن ومعدات النقل ومنها السيارات لا تزال تتفوق في أهميتها على سائر الاستيرادات، أنَّ اهم ما يميز السياسة التجارية في العراق هو عدم وجود ضوابط على الاستيرادات، وعدم خضوع عمليات الاستيراد لحاجات ومتطلبات تطور الاقتصاد العراقي، كما انه يعكس ضعف قطاع الصناعة التحويلية.

ثالثاً: قياس مؤشر هيكل التجارة الخارجية في العراق حسب مؤشر هير فندال ـ هيرشمان للفترة(٢٠٠٤ ـ٢٠٢١) - يرتبط تنوع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للاستيرادات وللصادرات ،فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والاستيرادات يمكن معرفة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة، فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الامثل لاستمرارها، أن أفضل مؤشر لقياس التنويع الاقتصادي هو مؤشر(هيرفندل ـ هيرشمان) والذي يقيس مدى التنوع أو التركز في الاقتصاد، فقد تم استعمال هذا المؤشر في الكثير من الدراسات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي سواء ما تعلق بالدراسات التحليلية وحتى القياسية ،وتكمن أهمية هذا المؤشر في استعماله في أكثر من مجال، حيث يستعمل لقياس تنوع الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي، كما يستعمل في قياس تنوع التوظيف في القطاعات الاقتصادية، لذا سنحاول معرفة قيمة هذا المؤشر في العراق خلال الفترة(٢٠٠٤-٢٠٢١)من خلال التطبيق على تنوع الصادرات والواردات .

١.التنويع في الصادرات العراقية -يقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافها، لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضاً بمنتجات يتم معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي، يعتمد تحليل تنويع الصادرات على بنية الصادرات السلعية والتي وزعت على سبع مجموعات رئيسية وكما موضح في جدول (٥)

جدول (٥) التغير النسبي للبنية الهيكلية السلعية للصادرات في العراق للفترة (٢٠٠٤ ـ ٢٠٢١) (نسب مئوية)

المواد	٢٠٠٤	٢٠٢١	نسبة التغيير
المواد الغذائية والحيوانات الحية	٠,٢	٠,٠	- ٠,٢
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	٠,٣	٠,١	-٠,٢
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	٩٩,٣	٩٩,٧	٠,٤
المواد الكيمياوية	٠	٠	٠
سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	٠,٢	٠,٢	٠
مكائن ومعدات نقل	٠	٠	٠
السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	٠	٠	٠

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)، (٢)

يتضح من خلال الجدول (٥) أن الصادرات العراقية مركزة في مجموعة(الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها) والتي تتضمن الصادرات النفطية ،حيث شكلت (٩٩,٣ %)عام ٢٠٠٤ و(٩٩,٧ %) عام ٢٠٢١، أي ازدادت بمقدار(٠,٤ %) خلال الفترتين اعلاه، في حين تناقصت فقرتي (المواد الغذائية والحيوانات الحية) و(المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود) بمقدار ما ازدادت به ما ازدادت

به فقرة (الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها)، وهو ما يوضح أن بنية الصادرات العراقية لم تتغير بشكل ملحوظ خلال(١٨) عام الاخيرة وما تزال مركزة في صادرات النفط الخام، ويؤكد هذا الاستنتاج تطور قيمة معامل هيرفندال ـ هيرشمان لتنويع الصادرات الموضح في(الجدول ٧) والذي ارتفعت قيمته من(٠,٩٨)عام ٢٠٠٤ الى (٠,٩٩) عام ٢٠٢١، وظلت قيمته مقاربة للحدود العليا خلال فترة البحث ،مما يدل على تركز عالي في بنية الصادرات ،وهوما يعني عدم حدوث تنويع يذكر في الهيكل السلعي لصادرات العراق.

ولتحقيق التنويع الاقتصادي لا يكفي أن نحقق تغير في بنية الإنتاج فقط، بل يتطلب التنويع حدوث تغيير للبنية السلعية للصادرات ويعد التنويع في الصادرات ذو أهمية بالغة في الاقتصاد الريعي والذي يرتكز أساسا على إنتاج وتصدير النفط .

٢ ـ التنويع في الواردات العراقية -من جهته يعكس التنويع في الواردات مدى اعتماد الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي في تلبية احتياجاته من السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محلياً، لذا فأن التنويع في الواردات يمثل وجهاً مهماً للتنويع الاقتصادي، إذ أن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الانتاجي للاقتصاد مقارنة باحتياجاته ،وللوصول الى تقييم مدى تحقيق الاقتصاد العراقي تنوعاً في بنية وارداته، فقد تم الاعتماد على توزيع الواردات حسب مجموعات السلع الرئيسية الى عشر مجموعات وكما موضح في الجدول (٦) .

جدول (٦)التغير النسبي للبنية الهيكلية للواردات السلعية في العراق للفترة(٢٠٠٤ ـ ٢٠٢١) (نسب مئوية)

المواد	٢٠٠٤	٢٠٢١	نسبة التغيير
المواد الغذائية والحيوانات الحية	٤,٧	٥,٣	٠,٦
المشروبات	٢,٨	١,٣	-١,٥
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	١,٧	١,٧	٠
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	٩,٨	٩,٨	٠
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	٦,٤	٦,٥	٠,١
المواد الكيمياوية	٥,٧	٦,٧	١
سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	٧,٣	١١,٧	٤,٤
مكائن ومعدات نقل	٤٣	٣٨,٥	-٤,٥
مصنوعات متنوعة	١٥,٨	١٥,٧	-٠,١
السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	٢,٨	٢,٨	٠

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(٤) والجدول(١)

نلحظ من خلال الجدول(٦) التوزيع النسبي للواردات حسب المجموعات الرئيسية وتغيره للفترتين(٢٠٠٤ـ ٢٠٢١) حيث نلحظ وجود تركز في بنية الواردات وحدوث تغيرات طفيفة في توزيعها

بين فئات الواردات، أذ تناقصت نسبة واردات (المشروبات)من(٢,٨ %) عام(٢٠٠٤) الى(١,٣ %) عام (٢٠٢١)، والمواد الكيمياوية من(٥,٧ %) الى(٦,٧ %)، ومكائن ومعدات نقل من(٤٣ %)الى(٣٨,٥ %)،ومصنوعات متنوعة من(١٥,٨ %)الى(١٥,٧ %)، بينما ازدادت نسبة كل من واردات المواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة(٠,٦ %)،و زيوت وشحوم حيوانية ونباتية بنسبة(٠,١ %)،وسلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة بنسبة (٤,٤ %)،وبشكل عام فإن واردات العراق بقية مركزة في فئات محددة، وأنها ليس متنوعة بصورة كبيرة، على الرغم من حدوث تغيرات نسبية ضعيفة في بنية الواردات خلال الفترتين المشار إليهما، إلا أن هذا التغيير لم يكن له أثر ملحوظ على تغير القيمة النهائية لمعامل هيرفندال ـ هيرشمان او معدل نموه ،إذ نلاحظ إن هذه القيم مرتفعة جداً وتقترب أكثر من القيم العليا للمؤشر، وهذ دليل على إن الواردات العراقية تمتاز بدرجة تركز وكما موضح في الجدول(٧)،وبما أن الاقتصاد العراقي يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصورة تنافسية فإن التنويع في الواردات يمثل وجهاً مهماً للتنويع الاقتصادي، إذ أن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العراقي مقارنة باحتياجاته على ضوء تكاليف الإنتاج المقارنة مع أسعار الواردات و كلما تنوعت بنية الواردات عكست عدم تنافسية الاقتصاد الوطني في الكثير من المنتجات .

جدول (٧)حساب معامل هيرفندال-هيرشمان لتنويع الصادرات والاستيرادات في العراق للمدة(٢٠٠٤ ٢٠٢١)

السنة	مؤشر (هيرفندال-هيرشمان) للصادرات	مؤشر (هيرفندال-هيرشمان) للواردات
٢٠٠٤	٠,٩٨	٠,٢٤
٢٠٠٥	٠,٩٩	٠,٢٥
٢٠٠٦	٠,٩٨	٠,٢٣
٢٠٠٧	٠,٩٨	٠,١٨
٢٠٠٨	٠,٩٩	٠,٢٠
٢٠٠٩	٠,٩٩	٠,٢٠
٢٠١٠	٠,٩٩	٠,٢٠
٢٠١١	٠,٩٩	٠,٥٠
٢٠١٢	٠,٩٩	٠,٢٧
٢٠١٣	٠,٩٩	٠,٢٤
٢٠١٤	٠,٩٩	٠,٢٠
٢٠١٥	٠,٩٩	٠,٢٠
٢٠١٦	٠,٩٩	٠,٢٠

٢٠١٧	٠,٩٩	٠,٢٢
٢٠١٨	٠,٩٩	٠,٢٠
٢٠١٩	٠,٩٨	٠,٢٠
٢٠٢٠	٠,٩٩	٠,٢٠
٢٠٢١	٠,٩٩	٠,٤٩

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١) والجدول (٢) والجدول (٤)

يتضح جليا من الجدول(٧) أن قطاع التجارة الخارجية يعاني من اختلالات عميقة من ناحية القيمة المضافة وهيكل الاقتصاد الوطني وهو ما يفسر وصول قيمة مؤشر التنويع(هيرفندال ـ هيرشمان) إلى قرابة(١)الصحيح بالنسبة لمؤشر الصادرات ،مما يعني ذلك أن تنويع الصادرات في العراق ضعيف جداً ومركز في القطاع النفطي، ومما لا شكك فيه أن الضعف في تنويع الصادرات خارج القطاع النفطي يزيد من حدة التعرض لتذبذب الاسعار، وعليه فأن الوضع المالي في العراق يعد غير مستدام وهناك حاجة ماسة لتنويع قاعدة التصدير .

كذلك نلحظ من خلال الجدول(٧) ان الواردات في العراق متنوعة نوعاً ما ،أذ ارتفعت قيمة معامل (هيرفندال ـ هيرشمان) من (٠,٢٤) عام (٢٠٠٤) الى الى(٠,٤٩) عام(٢٠٢١) ،وبشكل عام يمكن القول أن واردات العراق بقية مركزة في فئات محددة ،وانها ليس متنوعة بصورة كبيرة على الرغم من حدوث تغيرات نسبية طفيفة في نسبة الواردات خلال فترة البحث، ومن هنا يمكن القول أن القطاع الإنتاجي بالعراق يواجه تحدياً قوياً في تنويع الصادرات خارج القطاع النفطي والذي لم يتمكن من تكوين نسيج صناعي قادر بالأساس على تلبية الطلب المحلي بمواصفات تسمح له بالتصدير.

الاستنتاجات

١ـ إن سياسة التنويع الاقتصادي أحد أهم وسائل تحقيق التنمية، وتمثل تحدياً كبير للاقتصاد العراقي حاضراً ومستقبلاً، نتيجة لاعتماده الكبير على النفط، إذ ما زالت صادرات النفط الخام تتبوأ المقام الأول في بنية الصادرات الكلية ،أذ تسهم ب(٩٩ %) من اجمالي الصادرات.

٢ - يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية بسبب الاعتماد المفرط على تصدير النفط الخام، حيث إن مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية قليلة مقارنة بمساهمة القطاع النفطي .

٣ - لم تمتلك الحكومات العراقية المتعاقبة رؤية واضحة المعالم للتنويع الاقتصادي نتيجة ضعف الإرادة الصادقة لتحقيق استراتيجية تنويع قطاعية واضحة المعالم، مما زاد من مخاطر تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة.

٤ـ أن بنية الصادرات في العراق بقيت محافظة تقريبا على نفس النسب، فمشاركة صادرات النفط بقيت في نفس مستوياتها، وهذا ما يؤكد عدم تحقيق التنويع في الصادرات وبقاء هيكل الصادرات يتصف بالتركز وقلة تنوعه .

٥ـ تتميز الواردات العراقية بأنها مركزة في فئات محددة ،حيث تعد فقرة المكائن ومعدات النقل أهم السلع المستوردة من الخارج، أما بالنسبة لقيمة الواردات فقد شهدت تزايداً مستمر وذلك نتيجة لدخول العراق مرحلة اقتصاد السوق وحتمية الانفتاح التجاري على الخارج .

٦ ـ فيما يخص معاملات هيرفندال ـ هيرشمان للتنويع، فقد بينت نتائج التقدير زيادة درجة التركز مقيمة بزيادة معدل التغير للمعامل للصادرات ،أذ كانت عند الحدود العليا للمؤشر في اغلب سنوات البحث مما يفيد بضعف درجة التنويع بأبعاده المختلفة التي حصلت في الاقتصاد العراقي، واستمرار اعتماده على النفط وإيراداته وصادراته .

التوصيات

١ـ ينبغي على العراق أن يسلك طريق التنويع الاقتصادي وأن يبتعد عن القطاع الريعي تدريجيا في بناء اقتصاده المحلي خاصة على المدى الطويل كونه يتميز بالدرجة الأولى أنه مورد طبيعي قابل للنضوب وبالدرجة الثانية أنه يتعرض لمخاطر التقلبات الدورية في الأسواق الدولية مما يعرض برامج التنمية للخطر.

٢ـ تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر خاصة في قطاع الصناعة مما يساعد بالنهوض بهذا القطاع الذي سيكون له بالتأكيد دوراً رائداً في دفع مسار التنويع الاقتصادي.

٣ـ القيام بالإصلاحات الاقتصادية في شتى الميادين السياسية، الاقتصادية، المالية، المصرفية سعيا لدعم التنويع وتحقيق التنمية الاقتصادية.

٤ـ الاستفادة من التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي الناجحة كالتجربة النرويجية التي اتبعت سياسة الصناديق السيادية وتجنبت المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد النرويجي في سبعينيات القرن الماضي.

أ ـ المصادر باللغة العربية

١ ـ سعود غالي، شفان جمال ،(٢٠٢١) أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من(١٩٨٠ -٢٠١٧)، المجلة العربية للإدارة ،المجلد(٤١)، العدد(٢) ،جامعة الدول العربية.

٢ـ طبايبية سليمة،(٢٠٠٨)،التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، المؤتمر الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

٣ـ طيف احمد ،عزوز احمد،(٢٠١٨) واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد(١٤)،العدد(١٩)،الجزائر.

٤ـ عراب سمية،(٢٠٢١)،تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتحليل درجة تنوعه حسب مؤشر هيرفندال-هيرشمان مجلة التنويل والاستثمار والتنمية المستدامة ،المجلد (٦) العدد(٢)،الجزائر.

٥ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،(٢٠٠١)، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط" حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)،الأمم المتحدة، نيويورك.

٦ ـ محمد داودي،(٢٠١٥) التنويع الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية ،مجلة مجاميع المعرفة، العدد(٣)، المجلد(٣)، الجزائر.

٧ـ محمد كريم قروف،(٢٠١٦) قياس وتقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (١٩٨٠ ـ ٢٠١٤)،مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد(٩)،العدد(٢)،الجزائر.

٨ ـ نجاة كورتل(٢٠١٩) ،الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي –دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال ٢٠١٧ للفترة (٢٠١١ ـ ٢٠١٧)،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد(٥٢)، الجزائر.

ب ـ التقارير والنشرات

١ ـ البنك المركزي العراق ،النشرة الاحصائية السنوية للسنوات(٢٠٠٤ ـ٢٠٢١).

٢ ـ البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات(٢٠٠٤ـ٢٠٢١).

٣ ـ وزارة النفط ، شركة تسويق النفط العراقية (سومو) ،الحسابات الختامية، للسنوات(٢٠٠٤ ـ٢٠٢١).

ج ـ المصادر بالغة الانكليزية

1-Hvidt, Martin. (2013)) . “Economic diversification in GGG Countries: Past record and future trends.Kuwait program on development”, Governance and Globalization in theGulfStates,number2،Retrieved20November,2018from tp://eprints.lse.ac.uk/55252/

2-Johne, Wagner E. (2000). “Regional economic diversify action, concept or state of confusion”, Journal of Regional Analysis and Policy, Mid-continent Regional Science Association, Vol. 30, (2).

3-Koren, M. and Tenreyro ,S.(2007). "Volatility and Development". Quarterly Journal of Economics, Vol.122.no.1.

4-Lapteacru,I. 2012.Assessing Lending Market Concentration in Bulgaria: The Application of a New measure of Concentration. The Journal of Comparative Economics, 9(1).

5-Ndjambou Paterne,(، 2013)Diversification économique territoriale: enjeux, déterminants, strategies, modalities, conditions et perspectives. Thèse de doctorat, Université du Québec à Chicoutimi.

6-Stephen, Kapunda. (2003). Diversification and porerty Eradication in Botswana. journal of African studies, 17(2).